الأمم المتحدة

A/67/L.59

الجمعية العامة

Distr.: Limited
17 April 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٦٣ (ب) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

فيجي*: مشروع قرار

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[(١)] وقرارها ٥٣/٩٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وقراراتها السنوية اللاحقة، ومنها القرارات ٦١/٢٣٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٧٥ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٦٣/٣٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٦٤/٢٥٢ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ و ٦٥/٢٧٨ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٦٦/٢٨٧ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، وقراراتها ٦٢/١٧٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٦٧ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٦٤/٢٥٨ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٦٥/٢٨٤ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٦٦/٢٨٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلقة بالشراكة

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/56/45).

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا و ٥٩/٢١٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٣/٣١٠ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/٢٧٤ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي،

وإذ تشير أيضا، في هذا السياق، إلى قرارات مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ المتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن و ١٣٦٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ المتعلق بدور المجلس في منع نشوب النزاعات المسلحة و ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ١٩٩٨ (٢٠١١) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح و ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ المتعلق بتعزيز فعالية دور المجلس في منع نشوب النزاعات، لا سيما في أفريقيا، و ١٦٣١ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٢٠٣٣ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ المتعلقين بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢] التي أعاد فيها قادة العالم تأكيد التزامهم بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وإلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٣]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[٤]،

وإذ تسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة يعزز كل منها الآخر،

---

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) انظر القرار ٦٣/١.

(٤) انظر القرار ٦٥/١.

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد عام ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٥]،

وإذ تؤكد أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعلى حل النزاعات بالوسائل السلمية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية، وإذ تسلم في الوقت نفسه بضرورة أن يقدم المجتمع الدولي والأمم المتحدة الدعم في هذا المجال، مع مراعاة المسؤوليات المنوطة بالأمم المتحدة في هذا الصدد وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وبناء على طلب البلدان المعنية،

وإذ تسلم بوجه خاص بأهمية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على معالجة أسباب النزاع في أفريقيا،

وإذ تلاحظ أن الأوضاع اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة لم تتوطد بعد في جميع أنحاء أفريقيا رغم الاتجاهات الإيجابية نحو إحلال سلام دائم في القارة وإحراز التقدم في هذا الشأن، وأن الحاجة باتت ماسّة من ثم إلى مواصلة تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا، وبوجه خاص في البلدان الخارجة من النزاع،

وإذ تعرب في هذا السياق عن القلق لوقوع الانقلابات من جديد في بعض البلدان الأفريقية ولأثرها السلبي في توطيد السلام والتنمية،

وإذ ترحب بالجهود التي يواصل الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بذلها من أجل حل النزاعات والنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والنظام الدستوري في أفريقيا،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعزيز التلاحم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية بدعمٍ دولي للتصدي لما يترتب على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية بجميع جوانبه من آثار سلبية في السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وإذ تدين الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

وإذ تسلم بأن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع ومرحلة ما بعد انتهاء النزاع يقتضي من الحكومات الوطنية والشركاء الدوليين مواصلة

---

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وضع نهج منسقة مصممة خصيصا لتلبية احتياجات تلك البلدان والتصدي للتحديات التي تواجهها في سياق بناء السلام،

وإذ تعيد تأكيد أهمية لجنة بناء السلام في هذا الصدد بوصفها آلية مكرسة للقيام، في إطار ولايتها وبطريقة متكاملة، بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من النزاع تحقيقا للانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير وبمساعدة هذه البلدان على إرساء أسس السلام والتنمية المستدامة، مع مراعاة الأولويات الوطنية ومبدأ تولي السلطات الوطنية زمام الأمور،

وإذ ترحب بما يبذله مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي من جهود لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما في مجالات السلام والأمن والشؤون السياسية والإنسانية، وإذ تعيد تأكيد ضرورة كفالة التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية المشاركة في تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وكفالة زيادة الفعالية من حيث التكلفة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٦]؛

٢ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية، وتدعو إلى تكثيف الجهود واتّباع نهج منسق بين الحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء في مواجهة التحديات الماثلة والتحديات المقبلة لتحقيق مزيد من التقدم صوب الهدف المنشود، ألا وهو جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات؛

٣ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يواصل الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بذلها من أجل تعزيز قدرتها في مجال حفظ السلام واضطلاعها بدور قيادي في عمليات حفظ السلام في القارة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة، من خلال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبالجهود المتواصلة من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر على نطاق القارة وتطوير القدرة على الاستجابة، من قبيل القوة الاحتياطية الأفريقية، وتعزيز قدرات الوساطة بطرق منها الاستعانة بفريق الحكماء؛

(٦) A/67/205-S/2012/715.

٤ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى دعم آليات وعمليات توطيد السلام، بما فيها فريق الحكماء وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع والنظام القاري للإنذار المبكر، بما في ذلك مكوناته دون الإقليمية، وبدء تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية؛

٥ - **تقر** بالإسهام المهم الذي قدمته الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران منذ نشأتها في تحسين الحوكمة ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأفريقية، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بناء على طلبها، من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية المتعلقة بكل منها والمنبثقة عن عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛

٦ - **تهيب** بالدول الأعضاء إلى مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، بناء على طلبها، في تحقيق انتقال سلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، وتقديم الدعم لهيئات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها لجنة بناء السلام؛

٧ - **تهيب أيضا** بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشركاء كافةً إلى دعم جهود البلدان الأفريقية، بناء على طلبها، في سبيل تعزيز الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛

٨ - **تشدد** على أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للمصالحة الوطنية والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الخارجة من النزاع؛

٩ - **تدعو** الأمم المتحدة والجهات المانحة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل دعم الجهود المتواصلة على الصعيد الإقليمي الرامية إلى بناء القدرة الأفريقية على الوساطة والتفاوض؛

١٠ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى دعم الاتحاد الأفريقي في ما يبذله من جهود لإدماج التدريب على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل، إدماجا فعالا في تدريب الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للوحدات الاحتياطية الوطنية من الناحيتين التنفيذية والتكتيكية على نحو ما تنص عليه المادة ١٣ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛

١١ - **تسلم** بضرورة أن تركز الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لمنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في أفريقيا على تحقيق التنمية المستدامة فيها وبناء

القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان والمنظمات الأفريقية، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية المحددة على صعيد القارة؛

١٢ - **تشير** إلى توقيع الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[٧] وإلى الجهود المتواصلة المبذولة في هذا الصدد، وتحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي[٨]، وتشدد على أهمية التعجيل بتنفيذ البرنامج، وتحث جميع الجهات المعنية على دعم تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات بجميع جوانبه تنفيذا تاما، وبخاصة بدء تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

١٣ - **تؤكد** الأهمية البالغة لاتّباع نهج إقليمي في منع نشوب النزاعات، وبخاصة في ما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبرامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج ومنع استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بالسلع الأساسية ذات القيمة العالية بشكل غير مشروع والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وتشدد في هذا الصدد على أن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية تضطلع بدور مركزي في التصدي لهذه المسائل؛

١٤ - **تلاحظ مع القلق** أن أعمال العنف لا تزال تُرتكب ضد النساء والأطفال وكثيرا ما تتصاعد حتى في المراحل النهائية للنزاعات المسلحة، وتحث على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بحماية النساء والأطفال في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع في أفريقيا وبتقديم المساعدة لهم، وتلاحظ القرارات التي اتخذها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الصدد، وتشجع الكيانات المشاركة في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وغيرها من الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في أفريقيا؛

١٥ - **تلاحظ أيضا مع القلق** المحنة الشديدة التي يعيشها الأطفال في حالات النزاع في أفريقيا، وبخاصة ظاهرة الأطفال الجنود والانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة في حق الأطفال، وتؤكد ضرورة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وإسداء المشورة لهم

---

(٧) A/61/630، المرفق.

(٨) A/65/716-S/2011/54.

وتأهيلهم وتعليمهم بعد انتهاء النزاع، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد؛

١٦ - **تؤكد** أهمية التصدي للبعد الاجتماعي الاقتصادي لبطالة الشباب وتسهيل النهوض بمشاركة الشباب في عمليات صنع القرار من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛

١٧ - **تدعو** إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، بما يتفق وقرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، بما فيها القراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلقان بالمرأة والسلام والأمن، وتهيب بالدول الأعضاء في هذا السياق إلى دعم عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٩/٦٤ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠؛

١٨ - **ترحب** بالجهود التي يواصل الاتحاد الأفريقي بذلها لكفالة حماية حقوق المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وتشير في هذا الصدد إلى اعتماد وبدء نفاذ البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (٢٠٠٣)، والإعلان الرسمي المتعلق بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا (٢٠٠٤)، وسياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسائل الجنسانية (٢٠٠٩)، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالمسائل الجنسانية والتنمية (٢٠٠٨)، وتؤكد أهمية تلك الصكوك بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية في تعزيز دور المرأة في السلام ومنع نشوب النزاعات في القارة، وتحث بقوة الأمم المتحدة وجميع الأطراف على مضاعفة جهودها ودعمها في هذا الصدد؛

١٩ - **تحيط علما** باتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا (٢٠٠٩)، التي بدأ نفاذها في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وبإعلان كمبالا بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا، الذي اعتُمد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛

٢٠ - **تدعو** إلى صون مبدأ حماية اللاجئين في أفريقيا وإيجاد حل لمحنة اللاجئين، بطرق منها دعم الجهود التي ترمي إلى معالجة أسباب تنقل اللاجئين وكفالة العودة الطوعية الآمنة المستدامة لهؤلاء السكان على نحو يحفظ لهم كرامتهم وإعادة إدماجهم، وتهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، كل ضمن ولايته، إلى أن يتخذ إجراءات عملية لتلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين من الحماية والمساعدة، وأن يساهم بسخاء في

المشاريع والبرامج الرامية إلى التخفيف من محنتهم وتيسير الحلول المستدامة للاجئين والمشردين ودعم المجتمعات المحلية المستضعفة التي تأويهم؛

٢١ - **ترحب** بالمبادرات التي تقودها أفريقيا لتعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات، مثل الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتشجع على مشاركة عدد أكبر من البلدان الأفريقية في هذه العملية، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى مساعدة البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها المتواصلة من أجل النهوض بالنظام الدستوري وسيادة القانون وتعزيز الحكم الرشيد ومواصلة مكافحة الإفلات من العقاب، وفي إجراء انتخابات حرة نزيهة شفافة يشارك فيها الجميع؛

٢٢ - **تقر** بدور لجنة بناء السلام في كفالة مراعاة تولي البلدان الخارجة من النزاع زمام عملية بناء السلام على الصعيد الوطني ووضع الأولويات المحددة وطنيا في صميم الجهود الدولية والإقليمية لبناء السلام بعد انتهاء النزاع في البلدان قيد الاستعراض، وتلاحظ الخطوات الهامة التي اتخذتها اللجنة بالعمل مع سيراليون وبوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، ومع ليبريا وغينيا من خلال بيانات الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام، وتدعو إلى مواصلة الالتزام على الصعيدين الإقليمي والدولي بتنفيذ تلك الاستراتيجيات والالتزامات المتبادلة؛

٢٣ - **تؤكد** أهمية التصدي بفعالية للتحديات التي ما زالت تعيق تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في القارة، وتشجع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مساعدة البلدان الأفريقية في التصدي لهذه التحديات بفعالية؛

٢٤ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع في جهودها الرامية إلى بناء القدرات الوطنية، بطرق منها الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتوفير مقومات العودة الآمنة للمشردين داخليا وللاجئين والشروع في أنشطة مدرة للدخل، ولا سيما للشباب والنساء، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وتدعو الدول الأعضاء إلى القيام بذلك؛

٢٥ - **تحث** على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم

القطاع الخاص والمشاريع الحرة والوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا وفقا لشروط متفق عليها؛

٢٦ - **تشير** إلى قرارها ٢٩٣/٦٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الذي أنشأت بموجبه آلية رصد لاستعراض الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وتتطلع إلى التقرير الأول عن فترة السنتين الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين؛

٢٧ - **تسلم** بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لأفريقيا ولتنفيذ الالتزامات المتفق عليها سابقا فيما يتعلق باحتياجاتها الإنمائية والمتعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، وتلاحظ أن المعونة المقدمة لأفريقيا لا تزال دون الالتزامات المتعهد بها سابقا، برغم ازديادها في السنوات الأخيرة، وتشدد في هذا الصدد على أن دعم المجتمع الدولي للجهود الأفريقية في مجال التنمية المستدامة يظل أولوية رئيسية، وتؤكد ضرورة الوفاء التام بالالتزامات المتفق عليها دوليا المتعلقة باحتياجات أفريقيا الإنمائية، ولا سيما الالتزامات الواردة في إعلان الألفية[٩]، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٠]، وتوافق آراء مونتيري[١١]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[١٢]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي[٢]، وكذلك الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٨ بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية[١٣]؛

٢٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم المقدم والوفاء بالتزاماته للمضي قُدُماً في تنفيذ الإجراءات اللازمة في المجالات ذات الأهمية البالغة في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وتسلم بضرورة مواصلة البلدان الأفريقية بذل الجهود لتهيئة بيئات مؤاتية للنمو الشامل للجميع بغية دعم التنمية المستدامة وتمكين المجتمع الدولي من مواصلة بذل الجهود الرامية إلى زيادة تدفق موارد جديدة وإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، سواء عامة أم خاصة، داخلية أم خارجية، من أجل دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان الأفريقية،

---

(٩) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٠) انظر القرار ٢/٥٧.

(١١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٣) انظر القرار ١/٦٣.

وترحب بمختلف المبادرات المهمة التي جمعت بين البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين في هذا الصدد؛

٢٩ - **تهيب أيضا** بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف وأيضا الشركاء الجدد إلى التعجيل بالوفاء على وجه السرعة بالتزاماتهم وكفالة تنفيذ الأحكام الواردة في الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية على نحو تام وعاجل وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٤]؛

٣٠ - **تؤكد** ضرورة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة، وتحيط علما في هذا السياق بالإعلان المتعلق بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٤ وبتوصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا التي أقرها الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ والتي تشمل مجالات بالغة الأهمية مثل الزراعة والأمن الغذائي والتعليم والصحة والهياكل الأساسية وتسهيل التجارة ونظم الإحصاء الوطنية؛

٣١ - **تشجع** الحكومات الأفريقية على تعزيز الهياكل والسياسات من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتهيب بالدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى أن تساعد البلدان الأفريقية المعنية، بناء على طلبها، عن طريق تعزيز قدرتها على وضع هياكلها الوطنية لإدارة الموارد الطبيعية والإيرادات العامة وتحسينها، وتدعو، في هذا الصدد، المجتمع الدولي إلى دعم هذه العملية عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية المناسبة وعن طريق تجديد التزامه ببذل الجهود من أجل مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لتلك البلدان، طبقا للقانون الدولي؛

٣٢ - **تشير** إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتعزيز التعاون والاتصالات بين الأمم المتحدة والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، وتشجع التنسيق والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالي الدعوة وحشد دعم المجتمع الدولي للبلدان الأفريقية ولأولويات مؤسساتها في القارة والمنطقة؛

(١٤) A/57/304، المرفق.

٣٣ - **تلاحظ** إنجاز استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨[١٥]، وتطلب إلى الأمين العام أن يضع، بالتشاور مع الشركاء المعنيين، مقترحات تتعلق بالسياسة العامة بشأن المسائل المحددة في تقريره؛

٣٤ - **تحيط علما** بقرار الأمين العام أن ينفذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالإبقاء على مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا باعتباره مكتبا منفصلا ومستقلا داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة وبتعيين وكيل أمين عام جديد مستشارا خاصا له لشؤون أفريقيا، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز المكتب تمكيناً له من الوفاء بولايته بفعالية، بما يشمل أنشطة الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وكفالة مزيد من الاتّساق واتّباع نهج متكامل في توفير دعم الأمم المتحدة لأفريقيا، بما في ذلك ما يتعلق بمتابعة تنفيذ نتائج جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية الأخرى المتصلة بأفريقيا؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل رصد التحديات التي لا تزال قائمة والتحديات الجديدة التي تحول دون تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ورصد النهج الذي تأخذ به منظومة الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه، وتقديم تقارير سنوية عن ذلك إلى الجمعية العامة.

---

(١٥) A/52/871-S/1998/318.